٢٦٢ (د-٢٣) دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد على ضرورة رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، انسجاماً مع ما ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ٥٥/٢ في عام ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علماً بتقدم العمل في برنامج المقارنات الدولية لمنطقة غربي آسيا وبأهمية هذا البرنامج في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بقياس مستويات الفقر ومؤشرات التجارة والاستثمار،

وعملاً بالتوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية في الإسكوا في دورتها السادسة وبنتائج أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٤٧ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بشأن تطوير العمل الإحصائي في منطقة الإسكوا،

وإذ تحيط علماً بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتطوير قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية وتحديث آليات وأساليب جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لديها،

وإذ تدرك أهمية التوصل إلى المؤشرات والبيانات الإحصائية الموثوقة لصياغة السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذها،

وإذ تؤكد على دور الإحصاء باعتباره أداة رئيسية لتخطيط التنمية وتحقيقها،

١- **تدعو** الدول الأعضاء إلى اعتماد استراتيجيات إحصائية وطنية تهدف إلى توفير البيانات والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق تنفيذ التعدادات والمسوح الأسرية مثل مسوح القوى العاملة ومسوح دخل ونفقات الأسرة، والتحديث الدوري والمنتظم للسجلات الإدارية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لوضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ؛

٢- **تعرب** عن تأييدها للبرنامج الدولي لتعدادات السكان والمساكن، لدورة ٢٠١٠، الهادف إلى اعتماد أساليب ومفاهيم وتصانيف دولية متطورة تسهم في تنفيذ تعدادات سكانية ناجحة في أقصر وقت وبأقل كلفة ممكنة، وإلى إنشاء قواعد بيانات عن الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وتخدم عملية صياغة السياسات والبرامج الإنمائية والمشاركة في أنشطتها؛

٣- **تدعو** الدول الأعضاء إلى إصدار تقرير وطني إحصائي مرة كل سنتين على الأقل، يبين التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مزودا بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المخصصة لهذا الغرض، وذلك لمساعدة اللجنة على تحديث قواعد بياناتها وإتاحتها للمستخدمين من متخذي القرارات وراسمي السياسات، بغية رصد التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء على الصعيد الإنمائي؛

٤- **تطلب** إلى الدول الأعضاء إدماج عمل برنامج المقارنات الدولية في برامجها الإحصائية الوطنية وهياكلها التنظيمية في شكل وحدات مستقلة أو ضمن الوحدات المنتجة لإحصاءات الأسعار، وذلك لصياغة مؤشر مماثلات القوة الشرائية، إضافة إلى الأرقام القياسية للأسعار؛

٥- **تدعو** الدول الأعضاء إلى تدعيم قدرات أجهزتها الإحصائية في مجال تنفيذ المسوح القطاعية اللازمة لتنفيذ أسس إعداد الحسابات القومية بموجب نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، ١٩٩٣، مع التأكيد أيضا على إجراء مسوح عن القطاع غير النظامي؛

٦- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في مجال الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

٧- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة
١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥